

# البيئة والاستدامة في تقرير التنمية للأمم المتحدة 2009

أ.د. عودة الجبوسي  
المدير الإقليمي - الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة  
المكتب الإقليمي لمنطقة غرب آسيا IUCN - ROWA  
[odeh.al.jayyousi@iucn.org](mailto:odeh.al.jayyousi@iucn.org)

يُشكل التقرير السنوي للتنمية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مصدراً معرفياً نافعاً ومساحة للحوار ومادة للنقاش والتأمل من أجل التحول إلى مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة. وليس المقصود من التقرير الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بالأمن البيئي والإنساني بل هو محاولة لحث الأفكار ومراجعة السياسات ومراقبة أنماط التغيير من أجل الإصلاح والتنمية.

## 1. الأمن الإنساني والبيئي:

لقد وُفق التقرير في البدء في التركيز على الأمن البيئي كمحور أساسي لضمان الأمن الاقتصادي والاجتماعي، لأننا نعتقد بأن الرأسمال الطبيعي يتضمن الرأسمال الاجتماعي والمالي. ولكن افنقر التقرير لتطوير إطار مفاهيمي لربط مفهوم الأمن الإنساني بالأمن البيئي والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وحق الحصول على المعلومة البيئية أو ما يسمى بمفهوم الأمن الشامل. فقد أشار التقرير إلى الهجرة البيئية والتغير المناخي والتصحر والتلوث كتحديات تواجهها المنطقة العربية بدون توثيق كلفة التدهور البيئي وكلفة عدم الفعل في المستقبل.

## 2. التحول من تشخيص الظاهرة إلى التنفيذ:

على الرغم من أهمية التقرير في تحديد وتشخيص مواطن الخلل وحجم الأزمات في المنطقة العربية إلا أن التقرير لا يشير إلى البرامج أو المبادرات الإيجابية مثل استثمارات الصناديق العربية في التنمية المستدامة والطاقة المتجددة وكذلك توثيق الدروس المستفادة والتجارب الناجحة حتى يبنى عليها من خلال أنشطة المؤسسات الإقليمية في المنطقة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأكساد وايكاردا وجامعة الدول العربية والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) وجامعة الأمم المتحدة. ولرفع سوية التقرير، فإن من الضروري اعتماد مؤسسات ومراكز بحثية عربية كل حسب اختصاصه لرصد مؤشرات التنمية المستدامة عبر الزمن ( كل عشر سنوات) ومقارنة حالة العالم العربي مع الأقاليم الأخرى من أجل المقارنة والتعرف على تجارب الآخر.

## 3. قياس التقدم ومؤشرات النمو:

هناك تجربة رائدة في دول الاتحاد الأوروبي ترعاه مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تهدف الى قياس تقدم المجتمعات باستخدام مؤشرات بيئية وصحية وتعليمية واقتصادية، لأن هناك انتقاد لمؤشر النمو الذي يعتمد على الدخل القومي (GNP) لقياس تقدم الأمم، لأنه يغفل عن قيمة البيئة في التنمية الشاملة وفي الحفاظ على نوعية الحياة وصحة الإنسان. ومن هذا المنطلق، أرى أنه من المفيد تطوير مؤشرات لقياس كل من التنمية المستدامة والتنمية البشرية والحكم الرشيد بحيث يتم التعامل مع المنطقة العربية كوحدة للتحليل والتعامل مع الرأسمال الطبيعي والاجتماعي والمالي والتقنية لرسم سيناريوهات للمستقبل العربي.

#### 4. أنماط التنمية والاستهلاك:

أشار التقرير إلى أثر النفط على تغير أنماط الاستهلاك في المنطقة العربية، لكن لم يقدم التقرير تحليلاً معمقاً للأثر الناجم عن اعتماد نماذج تنمية اقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة أدت إلى تعزيز فكر وقيم الاستهلاك بشكل أثر سلباً على الحالة البيئية العربية. لم يقدم التقرير تحليلاً حول كيفية استثمار المال العربي في الطفرة النفطية وما تلا ذلك من تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي ما تزال نعيش آثارها. ولم يتطرق إلى الرؤية المستقبلية العربية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر والاستثمار في الطاقة المتجددة.

#### 5. البعد الإقليمي والكوني:

لازلنا في المنطقة نفتقر إلى الإحصائيات العربية التي تنتظر إلى الإقليم العربي كوحدة تحليل تربط سياسات الماء والغذاء والطاقة في ظل العولمة، بالإضافة إلى أنه ليس لدينا برامج للعلوم الإقليمية التي توظف النماذج الرياضية والمحاكاة لدراسة العلاقات التكاملية في الإقليم العربي لسوق العمل والتبادل التجاري والخدمات والمصادر الطبيعية بشكل يربط الزمان والمكان والرقم والصورة والإحصائية الذكية. إن من الشروط الأساسية لتطوير اقتصاد المعرفة هو القدرة على تحويل وتطوير المعلومة إلى معرفة وسياسة عامة من أجل بناء أمن عربي وتنمية مستدامة.

خلاصة القول؛ إن تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، يُقدم مادة لإثراء الفكر ومساحة لطرح المزيد من الأسئلة والتساؤلات عن مشروع الإصلاح العربي الذي يتوق إليه المواطن العادي والذي من المؤمل أن يحاكي النموذج والمشروع الأوروبي الذي طور مؤسسات تشريعية وأطر قانونية لتحقيق مفهوم الأمن الشامل. وفي النموذج الأوروبي دروس عدة من الممكن والاستفادة منها ضمن السياق العربي.